الأمم المتحدة

E/CN.5/2018/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 November 2017
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة السادسة والخمسون

٢٩ كانون الثاني/يناير – ٧ شباط/فبراير ٢٠١٨

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير المقدَّم عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١/٢٠١٧ استعراضا للتقدم المحرز في الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما في ذلك فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والحد من الجوع والأمن الغذائي والحد من عدم المساواة وتهيئة فرص العمل اللائق عن طريق التحول الهيكلي والتنمية البشرية والسلام والأمن والحكم الرشيد. ويناقش أيضا الشراكات وسبل تعبئة الموارد، فضلا عن التقدم المحرز في ضمان التنفيذ المنسق لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وترد توصيات بشأن سياسات تحقيق التنمية المعجلة والمستدامة في أفريقيا.

* E/CN.5/2018/1.

131217 111217 17-20640 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – قدمت الشـــراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي برنامج إنمائي تابع للاتحاد الأفريقي، منذ اعتمادها في عام ٢٠٠١، رؤية وإطارا للسـياسـات لتنمية أفريقيا وإدماجها في الاقتصـاد العالمي. وتعطي خطة الاتحاد الأفريقي التحويلية لعام ٢٠٦٣ – 'أفريقيا التي نصـبو إليها' وخطة التنمية المسـتدامة لعام ٢٠٣٠ زخما إضـافيا للتطلعات العالمية نحو عالم شـامل ومزدهر وسـلمي لا يُترك فيه أحد خلف الركب، بما في ذلك في أفريقيا على وجه الخصـوص. ومن خلال تتبع التقدم المحرز في الأبعاد الاجتماعية للشـراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يسـاهم هذا التقرير أيضـا في تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الواردة في خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.

ثانيا – التقدم المحرز في القضـــاء على الفقر والحد من الجوع وعدم المســـاواة وتعزيز العمل اللائق

ألف – الفقر

٢ – أحرزت أفريقيا تقدما في الحد من الفقر منذ عام ١٩٩٠. وانخفضـــت نســـبة الفقر، أو نســـبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع (مقاسة بالعيش على أقل من ١,٩ دولار في اليوم) من ٣٩,٨ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٣٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٣[(١)]. ومع ذلك، كان التقدم متفاوتاً بين مناطق القارة.

٣ – وفي شمال أفريقيا، تراجعت نسـبة الفقر بسـرعة، فانخفض عدد الفقراء بنسـبة ٤٦ في المائة، أي من ٥ في المائة إلى ٢,٧ في المائة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣. وفي أفريقيا جنوب الصـحراء الكبرى، كان التقدم أبطأ بكثير، حيث انخفض عدد الفقراء من ٤٦,٩ في المائة إلى ٤١ في المائة، بنســـبة ١٣ في المائة فقط خلال فترة السـنوات الخمس نفسـها. وبالإضـافة إلى ذلك، ونظرا إلى النمو السـكاني السـريع وبطء وتيرة الحد من الفقر، شـهد عدد الأشـخاص الذين يعيشـون في فقر مدقع زيادة طفيفة من ٣٨٩,٧ مليون نسمة إلى ٣٩٠,٢ مليون نسمة خلال تلك الفترة، أي أن أكبر نسبة من الفقراء في العالم تعيش في منطقة أفريقيا جنوب الصـحراء الكبرى. وتعاني أفريقيا جنوب الصـحراء الكبرى أيضـا من أعلى تركز لنسـبة الفقر المدقع، حيث بلغت نسـبة الفقراء الذين يعيشـون في المنطقة دون الإقليمية ٥١ في المائة من عدد الفقراء في العالم في عام ٢٠١٣.

٤ – وتمكنت أفريقيا بفضـــل النمو الاقتصـــادي القوي الذي حققته بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٤، والذي بلغ متوسطه ٥ في المائة سنويا، من إحراز تقدم في الحد من الفقر، ويعزى ذلك أساسا إلى الزيادة الكبيرة في الأسعار الدولية للموارد الطبيعية والسلع الأولية[(٢)]. وعلى الرغم من هذا النمو المطرد، شـهدت أفريقيا وتيرة أبطأ بكثير في الحد من الفقر مقارنة بالمناطق النامية الأخرى بســـبب التحديات الهيكلية

(١) انظر http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/povOnDemand.aspx.

(٢) مصـــرف التنمية الأفريقي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـــادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *African Economic Outlook 2016: Sustainable Cities and Structural Transformation* (Paris, OECD Publishing, 2016).

والتعرض للصـــدمات. وما زال التباطؤ الملحوظ في نمو أفريقيا البالغ ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٥ و ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٦ بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية في الآونة الأخيرة واستمرار انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ[٣] و [٤]، يهدد بعكس اتجاه المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال الحد من الفقر. ومع ذلك، هناك ما يدعو إلى الأمل إذ من المتوقع تعافي النمو الاقتصـــادي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ببطء في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، مما يعكس ارتفاعا في أسعار السلع الأساسية وزيادة في النمو العالمي وظروفا محلية أكثر دعما.

٥ - وتجدر الإشـــارة إلى أن الطبيعة المنغلقة لقطاعات النمو في العديد من الاقتصـــادات الأفريقية الكبيرة - واســـتخراج الموارد الطبيعية وتصـــديرها القائمين على كثافة رأس المال - لم تولّد ما يكفي من فرص العمل، وأدت في كثير من الأحيان إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، ولا تيسر القدرة على الصمود أمام الصـدمات. وبالإضـافة إلى ذلك، أدى ارتفاع التفاوت الأولي في الدخل إلى خفض تأثير النمو على الحد من الفقر في أفريقيا جنوب الصـــحراء الكبرى. وهذه التحديات هي من بين التحديات التي تواجهها أفريقيا في القضاء على الفقر.

٦ - ويتركز أكثر سكان أفريقيا فقرا في مناطق ومجموعات محددة. ومن الناحية المكانية، فإن الأشخاص الذين يعيشـون في المناطق الريفية والمناطق النائية ومناطق النزاع والمسـتوطنات العشـوائية في المناطق الحضـرية الكبرى هم أكثر عرضـــة للفقر[٥]. فعلى ســـبيل المثال، يعاني من الفقر أكثر من ٦٠ في المائة من ســـكان الريف في ١٧ بلدا وبين ٥٠ في المائة و ٦٠ في المائة في ١٤ بلدا[٦]. ومن الناحية الاجتماعية، فإن الأقليات الإثنية والدينية والأشـخاص ذوي الإعاقة والنسـاء وكبار السـن والشـباب والأطفال هم في العادة أيضا أشد الناس فقرا. ففي الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ على سبيل المثال، يفوق احتمال وفاة الطفل المولود في أفريقيا جنوب الصـحراء الكبرى قبل بلوغه سـن الخامسـة احتمالَ وفاة الطفل المولود في المناطق المتقدمة النمو في العالم بـ ١٦ مرة[٧].

٧ - ونسبة العمال الذين لا يستطيعون كسب دخل كاف لإخراج أنفسهم وأسرهم من حالة الفقر مرتفعة أيضـا. وبالإضـافة إلى ذلك، لا يعيش في أفريقيا جنوب الصـحراء الكبرى أكبر نسـبة من العمال الفقراء في العالم فحسـب (العمال الذين يعيشـون على أقل من ١,٩ دولار في اليوم)، أي ٣٣,٦ في المائة

(٣) *World Economic Situation and Prospects 2017* (United Nations publication, Sales No. E.17.II.C.2).

(٤) *World Economic Situation and Prospects 2017: Update as of Mid-2017* (United Nations publication, forthcoming).

(٥) David Lawson, Lawrence Ado-Kofie and David Hulme, eds., *What Works for Africa's Poorest: Programmes and Policies for the Extreme Poor* (Rugby, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Practical Action Publishing, 2017).

(٦) Ayodele Odusola and others, eds., *Income Inequality Trends in Sub-Saharan Africa: Divergence, Determinants and Consequences–Overview* (New York, UNDP, 2017).

(٧) *World Population Prospects: The 2017 Revision* (United Nations publication), DVD-ROM.

في عام ٢٠١٦[٨]، بل تشهد أيضا مستويات فقر تستمر في الارتفاع مع مرور الوقت بين العمال الشباب أكثر منها بين العمال الراشدين، وبين العاملات الإناث أكثر منها بين العمال الذكور[٩].

٨ - وسيتطلب إحراز مزيد من التقدم في مجال الحد من الفقر في أفريقيا زيادة التنويع الاقتصادي عن طريق التحويل الهيكلي. وسيعزز وجود هيكلٍ اقتصادي أكثر تنوعا القدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية من أجل الحفاظ على النمو الاقتصادي اللازم للقضاء على الفقر. وسيرفع النمو الاقتصادي القوي متوسط الدخل، وبالتالي سيحد من الفقر؛ وسيتيح أيضا مجالا أوسع لسياسات إعادة التوزيع، بما في ذلك زيادة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية، من أجل التعجيل بالتقدم الاجتماعي.

باء - الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي

٩ - تشهد أفريقيا أعلى مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي في العالم. وبعد انخفاض طال أمده، تزداد مستويات الجوع في أفريقيا. وانخفض انتشار نقص التغذية، أو نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية، من ٢٤,٨ في المائة إلى ١٧,٨ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٣. غير أن هذه النسبة ازدادت منذ ذلك الحين لتصل إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٦ بسبب الجفاف والنزاعات من بين جملة أسباب أخرى[١٠].

١٠ - وأفريقيا هي أيضا المنطقة الوحيدة التي كان عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية فيها يزداد قبل عام ٢٠١٥: فقد ارتفع من ١٩١,١ مليون نسمة في عام ٢٠١٠ إلى ٢١٨,٧ مليون نسمة في عام ٢٠١٥. واستمر هذا العدد في الازدياد إلى ٢٤٣,٢ مليونا في عام ٢٠١٦. وتشهد أفريقيا أيضا أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي في العالم. وارتفعت نسبة الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد في القارة من ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٢٧,٤ في المائة في عام ٢٠١٦، مما انعكس في ارتفاع أعداد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد من ٢٨٩,٥ مليونا إلى ٣٣٣,٢ مليون نسمة[١١].

١١ - ولا يزال انتشار سوء التغذية أيضا، الذي يشكل أحد الأسباب الرئيسية لسوء الصحة والنتائج التعليمية وخسائر الإنتاجية والوفيات، يؤثر تأثيرا غير متناسب على سكان أفريقيا. ففي عام ٢٠١٦، كان ٣١,٢ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من التقزم و ٧,٤ في المائة يعانون من الهزال[١٢]. وأحرزت أفريقيا تقدما بطيئا جدا في مجال سوء تغذية الأطفال مقارنة بآسيا وأمريكا اللاتينية

(٨) منظمة العمل الدولية، *World Employment Social Outlook: Trends 2017* (Geneva, 2017).

(٩) *2017 Africa Sustainable Development Report: Tracking Progress on Agenda 2063 and the Sustainable Development Goals* (United Nations publication, Sales No. E.17.II.K.5).

(١٠) منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2017: بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي* (روما، منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٧).

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية ومجموعة البنك الدولي "Levels and trends in child malnutrition: joint child malnutrition estimates–key findings of the 2017 edition", 2017.

والكاريبي. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٦، انخفضت نسبة التقزم في هاتين المنطقتين بضعف سرعة انخفاضها في أفريقيا، التي تعد المنطقة الوحيدة التي زاد فيها عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم: أي من ٥٠,٤ مليونا في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٩ مليونا في عام ٢٠١٦، ونصف تلك الزيادة في غرب أفريقيا.

١٢ - وتسببت النزاعات المستمرة، التي تفاقمت بسبب الظواهر الجوية البالغة الشدة مثل الجفاف المزمن والفيضانات الناجمة عن تغير المناخ، في قدر كبير من زيادة الجوع وانعدام الأمن الغذائي في الآونة الأخيرة. وبما أن حالة الجوع ونقص التغذية تكون أكثر ترديا حيثما تطول النزاعات وتضعف القدرات المؤسسية، فمن الضروري مواءمة الإجراءات من أجل توفير المساعدة الإنسانية الفورية في هذه الحالات للحفاظ على السلام والتنمية الطويلة الأجل في الحالات المتأثرة بالنزاع[١٣].

١٣ - ويشكل تدهور التربة وسرعة النمو السكاني وارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلبها وعدم كفاية الاستثمار في الزراعة، عوامل رئيسية أخرى تساهم في عدم إحراز تقدم في مجال الحد من الجوع والأمن الغذائي في أفريقيا. وأقرت البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية بأن النمو القائم على الزراعة يتسم بأهمية حاسمة في القضاء على الفقر وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة، نظرا إلى أن ٦٥ في المائة من سكان القارة يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة من أجل الكفاف. ويعزز تحسين الزراعة والاقتصاد الريفي غير الزراعي أيضا تهيئة فرص العمل وتحقيق النمو الشامل للجميع. وتحقيقا لهذه الغاية، يتطلب القطاع الزراعي المزيد من الاستثمارات العامة في مجال البحث والتطوير والتدريب والبنية التحتية وأصناف المحاصيل ذات المردود العالي والأسمدة. ومن الضروري أيضا تحسين فرص الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية. ومن شأن التحسينات في تلك المجالات أن يزيد الإنتاجية والقدرة التنافسية لصغار المزارعين الذين ينتجون النصيب الأوفر من الناتج الزراعي في أفريقيا - أي نحو ٩٠ في المائة منه (انظر E/CN.5/2017/2).

١٤ - وفي عام ٢٠٠٣، التزم رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، الذي وافقوا فيه على تخصيص ١٠ في المائة على الأقل من الميزانيات الوطنية للزراعة وتحقيق معدل نمو زراعي متوسطه ٦ في المائة سنويا[١٤]. وعلى الرغم من التقدم الملموس الذي تحقق في القطاع الزراعي منذ تنفيذ البرنامج، لم يتمكن سوى عدد قليل جدا من البلدان الأفريقية من بلوغ أهداف البرنامج من حيث الاستثمار والإنتاجية خلال العقد الأول. ولم يتمكن سوى ١٣ بلدا فقط من تحقيق هدف تخصيص ١٠ في المائة كحد أدنى من النفقات العامة للقطاع الزراعي في أي سنة، وحقق ٧ بلدان منها فقط الهدف في معظم السنوات. وبالمثل، لم تتمكن سوى بضعة بلدان من تحقيق الهدف المتمثل في بلوغ معدل نمو زراعي متوسطه ٦ في المائة سنويا. ونتيجة لذلك، وعلى عكس مناطق أخرى مثل آسيا، لم يتسن بعد عموما للتنمية الزراعية المستدامة في أفريقيا أن تساهم في الحد من الفقر وتحسين التغذية والصحة.

(١٣) منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام ٢٠١٧*.

(١٤) الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، *Comprehensive Africa Agriculture Development Programme* (Midrand, South Africa, NEPAD, 2003).

١٥ - وتبرز إثيوبيا ورواندا كاستثناءين. ففي هذين البلدين، أثرت السياسات الزراعية الممولة بحصة مرتفعة نسبيا من الميزانية الحكومية المخصصة للزراعة بشكل إيجابي وقوي على الاستهلاك والحد من الفقر، لا سيما في المناطق الريفية. وفي إثيوبيا، خصصت الحكومة ١٣,٥ في المائة من ميزانيتها للزراعة في عام ٢٠١٣ (انظر E/CN.5/2017/2).

١٦ - ويعزى أساسا النمو الاقتصادي الباهر الذي حققته رواندا في الآونة الأخيرة إلى استراتيجيات التنمية الوطنية التي أعطت الأولوية للقطاع الزراعي باعتباره محركا رئيسيا للنمو. ففي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢، نما متوسط الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره ٨,١ في المائة، ونما الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بنسبة متوسطها ٥,٢ في المائة سنويا. وفي الوقت نفسه، انخفض الفقر بدرجة كبيرة، لا سيما في المناطق الريفية. وانخفضت نسبة عدد الفقراء في البلد من ٥٩ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٤٥ في المائة في عام ٢٠١١[(١٥)].

١٧ - وخلال فترة التنفيذ الخمسية في رواندا (٢٠١٢-٢٠٠٨) لبرنامجها الشامل الأول للتنمية الزراعية في أفريقيا، أدت استراتيجيات الحكومة وتوسيع نطاق الاستثمارات في مجال تكثيف الأراضي والري، وتقديم الإعانات فيما يتعلق بالأسمدة والبذور، ودمج استخدام الأراضي، وغير ذلك من أنشطة القطاع العام الرامية إلى تعزيز إنتاج المحاصيل ذات الأولوية، إلى تسارع النمو الزراعي إلى ٥,٧ في المائة سنويا، حيث ساهم القطاع الزراعي بأكثر من ٥٠ في المائة من نسبة الحد من الفقر في البلد بـ ١٢ نقطة مئوية.

١٨ - وفي عام ٢٠١٤، اعتمد القادة الأفارقة إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين لتحقيق الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، الذي أعاد تأكيد الدور ذي الأولوية الذي تؤديه الزراعة في خطة التنمية في القارة. وتشمل الأهداف المحددة إعادة الالتزام بمبادئ وقيم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، ولا سيما السعي إلى تحقيق النمو القائم على الزراعة بوصفه الاستراتيجية الرئيسية لتحقيق الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والرخاء المشترك. وقررت الحكومات الأفريقية الحفاظ على التزاماتها السابقة بتخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من النفقات العامة للزراعة وتسريع النمو الزراعي بمضاعفة الإنتاجية الزراعية الحالية كحد أدنى، مع كفالة أن يكون النمو الزراعي وعملية التحويل شاملين للجميع، وأن يساهما بما لا يقل عن ٥٠ في المائة في تحقيق هدف الحد من الفقر العام. واتفقت أيضا على إجراء عملية استعراض زراعي كل سنتين لتتبع التقدم المحرز ورصده والإبلاغ عنه.

١٩ - وأحرز تقدم مشجع منذ اعتماد إعلان مالابو، بما في ذلك وضع استراتيجيات ومبادئ توجيهية رئيسية لدعم تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا على المستوى القطري، والتعهدات الواسعة النطاق التي جرى الالتزام بها على المستويات القطرية والإقليمية والقارية. وفي عام ٢٠١٦، كان أكثر من ٤٥ بلدا أفريقيا في مراحل مختلفة من عملية تنفيذ البرنامج[(١٦)].

---

(١٥) البنك الدولي، "Promoting agricultural growth in Rwanda: recent performance, challenges and opportunities", Republic of Rwanda, Rwanda Agriculture Policy Note, report No. ACS9719 (Washington, D.C., 2014).

(١٦) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا "Repositioning CAADP for an accelerated implementation going for results and impact", final communique prepared for the 2016 Comprehensive Africa Agriculture Development Programme Partners' Business Meeting, Addis Ababa, November 2016.

٢٠ - وللقضاء على الجوع وتحسين الأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا، لا بد من إعطاء الزراعة دورا أساسيا في سياق عملية التحول الهيكلي الذي تشهده القارة. لذا من الضروري الاستثمار في البنية التحتية الريفية وتحديث الزراعة لصغار المزارعين من أجل زيادة الإنتاجية، وتعزيز سبل الوصول إلى الأسواق والقروض وسلاسل القيمة الزراعية. ومن الضروري للغاية أيضا تحسين التجارة والتكامل الإقليمي بالنظر إلى الإمكانات الهائلة الكامنة حاليا في سوق المواد الغذائية المحلي في القارة نتيجة ازدياد النمو السكاني والتوسع الحضري وتزايد الدخول. وعلى الصعيد الوطني، يكتسي الالتزام السياسي، وتحسين الإدارة، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتهيئة بيئة مؤاتية أهمية حيوية.

جيم - عدم المساواة

٢١ - تبين أن ارتفاع أو تزايد مستويات عدم المساواة يؤثر تأثيرا ضارا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وعلى مردود النمو على الحد من الفقر. ويصدق ذلك بوجه خاص عندما يكون النمو ناجما عن استخراج الموارد الطبيعية وصادرات السلع الأساسية. ويوجد في أفريقيا ١٠ بلدان من بين البلدان الـ ١٩ التي تشهد أعلى مستويات انعدام المساواة في العالم[١٧]. وتؤدي هذه المستويات المرتفعة، للتفاوتات في الدخول وفي غير الدخول، إلى تقويض جهود أفريقيا الرامية إلى الحد من الفقر وتعزيز النمو الشامل للجميع بالرغم من أدائها الاقتصادي القوي على مدى العقدين الماضيين.

٢٢ - ويفوق متوسط معدل تفاوت الدخل داخل البلدان في أفريقيا، مقيسا بمعامل جيني، نظيره في بقية العالم النامي - حيث يبلغان ٠,٤٣ و ٠,٣٩ على التوالي. وتتجاوز معاملات جيني المتعلقة بـ ٣٠ بلدا من أصل ٥٠ بلدا أفريقيا المتوسط الوسيط لجميع البلدان النامية. وثمة مؤشر آخر على ارتفاع معدل تفاوت الدخل في القارة، وهو الفجوة الكبيرة في الدخل بين أغنى الشرائح السكانية وأفقرها في أفريقيا. وفي المتوسط، يزيد دخل أغنى ٢٠ في المائة من سكان أفريقيا بعشرة أضعاف عن دخل الـ ٢٠ في المائة الأشد فقرا في القارة. وتبلغ هذه النسبة في بلدان نامية أخرى أقل من ٩ أضعاف. وفي الواقع، هناك سبعة بلدان يبلغ معامل جيني الخاص بها حوالي ٠,٦٠[١٨]، مما يدفع متوسط تفاوت الدخل في أفريقيا إلى أعلى من السائد في بقية العالم النامي. وباستبعاد تلك البلدان من الحسابات، يرتفع متوسط معامل جيني للدخل في أفريقيا إلى ٠,٤٠، وهي قيمة تشبه متوسط التفاوت في مناطق نامية أخرى[١٩].

٢٣ - وفي الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١١، انخفض متوسط مستويات تفاوت الدخل بقدر متواضع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[٢٠]. بيد أن هناك تفاوتا كبيرا في اتجاهات تفاوت الدخل بين المناطق دون الإقليمية. فقد انخفض متوسط تفاوت الدخل في ١٧ بلدا من البلدان التي تهيمن عليها الاقتصادات الزراعية وتقع أساسا في شرق أفريقيا وغربها، وتمثل ٤٠ في المائة من العينة السكانية. وعلى

(١٧) Odusola and others, eds., *Income Inequality Trends in Sub-Saharan Africa*.

(١٨) أنغولا، وبوتسوانا، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وناميبيا.

(١٩) Odusola and others, eds., *Income Inequality Trends in Sub-Saharan Africa*.

(٢٠) تحدد على أساس نتائج مستمدة من ٢٩ بلدا لديها بيانات كافية عن الدخل، تمثل ٨١ في المائة من السكان في المنطقة دون الإقليمية.

النقيض من ذلك، ازداد تفاوت الدخل في ١٢ بلدا تقع أساسا في أفريقيا الوسطى والجنوبية. وتعتمد اقتصادات تلك المناطق دون الإقليمية اعتمادا كبيرا على قطاعي النفط والتعدين. وبوجه عام، انخفض التفاوت في معظم البلدان التي سجلت مستويات منخفضة من التفاوت في البداية، وارتفع هذا التفاوت أو لم يتغير في البلدان التي سجلت مستويات عالية من التفاوت في البداية.

٢٤ - وتشمل العوامل المحركة لتفاوت الدخل في أفريقيا انعدام التحول الهيكلي الشامل، والاعتماد المفرط على الصناعات والسلع الأساسية الكثيفة في رأس المال، ونقص ما يكفي من فرص العمل اللائق للجميع، وعدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل، والتغيرات الديموغرافية التي تتمثل أساسا في زيادة عدد الشباب، وانخفاض تنمية رأس المال البشري، ولا سيما من حيث التعليم والصحة

٢٥ - وإلى جانب تفاوت الدخل، تكاد جميع البلدان الأفريقية تشهد ارتفاعا في عدم المساواة بين الجنسين، الذي يتجلى في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبشرية. والنساء أقل حظا من حيث المشاركة في سوق العمل، وعندما يشاركن فيه، يحصلن على أجور أقل - ٧٠ في المائة من تلك التي يحصل عليها الرجال — وعادة ما تكون هذه المشاركة في فرص عمالة هشة، بما في ذلك القطاع غير الرسمي، الذي ينطوي على مخاطر عالية وتنقصه الحماية الاجتماعية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بلغ مجموع الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤، الراجعة إلى الفجوات بين الجنسين في سوق العمل، نحو ٩٥ بليون دولار[٢١]. وتزداد تلك التفاوتات الاقتصادية من جراء أعراف اجتماعية تسند العمل المنزلي للنساء والفتيات على نحو غير متناسب. فالنساء يقضين في الأعمال المنزلية ضعف ما يقضيه الرجال المشاركين في الأعمال المنزلية، مما يمنعهن من الانخراط في أنشطة اقتصادية أو تعليمية منتجة.

٢٦ - وتمثل المرأة أيضا تمثيلا ناقصا في الحياة السياسية وفي المناصب القيادية في العديد من البلدان. وأخيرا، تشيع أوجه عدم المساواة في الفرص، من قبيل الفجوات القائمة بين الجنسين في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والتمويل، وترتبط ارتباطا وثيقا بالفجوات بين الجنسين في العمالة والدخول. وفيما يتعلق بالتعليم، أحرز بعض التقدم في تحقيق المساواة في فرص حصول البنات والبنين على التعليم الابتدائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومازال من الضروري بذل جهود أكبر لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي والتعليم العالي.

دال - العمالة المنتجة والعمل اللائق

٢٧ - من المسلم به أن العمالة المنتجة والعمل اللائق هما السبيل للحد من الفقر على نحو مستدام. وكان معدل البطالة في أفريقيا ٨ في المائة في عام ٢٠١٦ ومن المرجح أن يظل على حاله في عام ٢٠١٧. وبسبب الوتيرة المتسارعة لتنامي القوة العاملة، تترجم هذه المعدلات إلى زيادة في عدد العاطلين عن العمل، من ٣٧,١ مليون في عام ٢٠١٦ إلى ٣٨,٣ مليون في عام ٢٠١٧. وتفيد هذه الأرقام المتعلقة

(٢١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "Africa human development report 2016: accelerating gender equality and women's empowerment in Africa" (New York, 2016).

بالقارة ككل بوجود تفاوتات إقليمية، حيث فاقت مستويات البطالة في شمال أفريقيا (١٢,١ في المائة في عام ٢٠١٦) معدلات البطالة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٧,٢ في المائة)[٢٢].

٢٨ - وفي شمال أفريقيا، ترتفع البطالة بشكل خاص بين الشباب والنساء. وتبلغ البطالة بين الشباب أكثر من ثلاثة أضعاف البطالة بين البالغين، مما يمثل فجوة قدرها ٢٠ نقطة مئوية. وبالمثل، فبالرغم من التقدم المحرز في التحصيل العلمي، مازال احتمال انتشار البطالة بين النساء يزيد عن احتمال بطالة الرجال بمقدار الضعفين، حيث يتوقع أن يبلغ معدل بطالة الإناث ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٧.

٢٩ - وبالرغم من انخفاض متوسط معدل البطالة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تتسم هذه المنطقة بتفشي العمالة الهشة التي تؤدي إلى إيقاع الناس في براثن الفقر. وفي عام ٢٠١٦، بلغ عدد الأشخاص الذين يعملون في عمالة هشة ٢٤٧ مليون شخص، أي ٦٨ في المائة من مجموع العاملين في هذه المنطقة بالمقارنة مع ٢١,٢ مليون شخص (أو ٣٢,٤ في المائة) في شمال أفريقيا. ويعمل معظم العمال الذين يعملون في عمالة هشة في الاقتصاد غير الرسمي، الذي لا تتطلب فرص العمل فيه سوى مستوى منخفض من المهارات، ويتسم بظروف عمل غير آمنة، وانخفاض الأجور وطول ساعات العمل، وانعدام الحماية الاجتماعية. وفي المتوسط، تشير التقديرات إلى أن ٩ من كل ١٠ عمال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعملون في وظائف في القطاع غير الرسمي فقط. أما في الجنوب الأفريقي، فتقل نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي عن هذا المعدل بدرجة كبيرة.

٣٠ - ولم يؤد النمو الاقتصادي المطرد الذي شهده العديد من البلدان الأفريقية على مدى العقدين الماضيين إلى توفير فرص عمل كافية بسبب التحديات الهيكلية والنمو السكاني. ويعتمد العديد من الاقتصادات اعتمادا كبيرا على الموارد الطبيعية والصناعات الاستخراجية التي تتسم بكثافة رأس المال ولا تستخدم سوى العمالة العالية المهارة. وهناك عدد قليل جدا من البلدان الأفريقية التي يوجد بها قطاع صناعي نابض بالحياة يوفر فرص عمل كثيفة العمالة ويعزز العمل المدفوع الأجر. وفي العديد من البلدان، تحول العمال على نطاق واسع من قطاع الزراعة مباشرة إلى أنشطة القطاع الثالث، وهي أنشطة غير رسمية إلى حد كبير وتتسم بانخفاض الإنتاجية.

٣١ - وعلى النحو المحدد في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة عام ٢٠٦٣، أعلنت الحكومات الأفريقية التزامها بتعزيز التحول الهيكلي من خلال التصنيع وبتعزيز قدرة الاقتصادات الأفريقية على الصمود. ويعد التصنيع أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة وإيجاد فرص العمل والحد من الفقر. غير أن القطاع الصناعي في القارة يواجه نقصاً حاداً في التكنولوجيا واليد العاملة الماهرة ويفتقر إلى القدرة على الحصول على قروض ميسورة التكلفة. كما أن أوجه القصور في البنية التحتية وارتفاع تكاليف التجارة والنقل يعرقلان أداء القطاع.

٣٢ - وتبين تجارب بلدان مثل إثيوبيا وجنوب أفريقيا وموريشيوس التي تشهد نموا في قطاع الصناعة التحويلية والقطاع الثالث أنه من الممكن تسريع الارتقاء بأداء التصنيع من خلال التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات، وتحسين مرافق البنية التحتية، وزيادة تطويع ونشر التكنولوجيا المتطورة، وزيادة فرص

(٢٢) منظمة العمل الدولية، *World Employment Social Outlook*.

الحصـــول على الائتمان، والتعليم الجيد، وتوافر القوى العاملة الماهرة، والإدارة القوية للاقتصـــاد الكلي والمؤسسات الفعالة.

٣٣ - ويتزايد عدد سكان أفريقيا بسرعة كبيرة، وسيتجاوز نصيبها من سكان العالم الذين هم في سن العمل ٤٠ في المائة في عام ٢١٠٠. وسيكون معظمهم من الشباب. وعلى مدى العقد المقبل، يتوقع أن يدخل أكثر من ١٠ ملايين شاب سنويا سوق العمل. وبالنظر إلى أن معظم الشباب يعيشون في المناطق الريفية ويعملون في القطاع الزراعي، فيمكن أن يؤدي تحسـين الإنتاجية الزراعية والاسـتثمار في سـلاسـل القيمة الزراعية إلى توفير فرص العمل اللائق للشـباب أيضـا، مما يقلل من الهجرة إلى المناطق الحضـرية. وأثبت هذا النهج المقترن بالتنويع الاقتصـادي في الصـناعات التحويلية فعاليته في تهيئة فرص العمل والحد من الفقر. فعلى سبيل المثال، تقوم إثيوبيا بتحديث قطاعها الزراعي، وفتح الأسـواق الزراعية، والاسـتثمار في البنية التحتية. كما أنها تعزز التصـنيع الخفيف الكثيف العمالة. وتهدف إحدى مناطقها الصـناعية إلى توظيف ٦٠ ألف شخص في نهاية المطاف وتوليد إيرادات تصديرية تبلغ بليون دولار سنويا. وتحقق إثيوبيا نجاحا في تنمية اقتصـــادها من خلال خلق فرص العمل والحد من الفقر وعدم المســـاواة من خلال النمو القائم على الزراعة والصادرات.

٣٤ - وتعتبر كينيا ورواندا مثالين آخرين لبلدان حققت، وإن كـانت غير غنية بالموارد، نموا وتقـدما سـريعين في الحد من الفقر وعدم المسـاواة وفي إيجاد فرص عمل لائقة من خلال التحول الهيكلي. وركزت كينيا على بناء قطاع تصنيع قوي ومتنوع وقادر على المنافسة، هادفة بذلك إلى أن تصبح اقتصادا صناعيا متوســـط الدخل بحلول عام ٢٠٣٠. وبالمثل، تواصـــل رواندا تحقيق تحول هيكلي من خلال النمو الذي تقوده الزراعة. وإضـافة إلى ذلك، تعمل الحكومة على تعزيز اسـتقرار الاقتصـاد الكلي وتهيئة مناخ جاذب للاستثمار لتعزيز المشـاريع الناشئة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشـر. وأدت هذه الجهود إلى توفير فرص عمل في قطاعي الصناعة والخدمات[٢٣].

ثالثا - تعزيز التنمية الاجتماعية

ألف - إتاحة فرص الحصول على تعليم جيد.

٣٥ - يزود التعليم الأشـخاص بالمعرفة والمهارات اللازمة التي تسـاعدهم على زيادة إنتاجيتهم ودخولهم مدى الحياة، وتقليل إمكانية تعرضـهم للصـدمات المختلفة، كما يؤدي إلى محو الفقر المتوارث عبر الأجيال والحد من انعدام المســاواة. وفي أفريقيا جنوب الصــحراء الكبرى، ســيؤدي تحقيق إتمام جميع النســاء المرحلة الثانوية العليا بحلول عام ٢٠٣٠ إلى خفض وفيات الأطفال بنسبة تتراوح بين ٣٠٠ ٠٠٠ و ٣٥٠ ٠٠٠ في السنة في عام ٢٠٥٠. وتبين الأدلة أيضـا أن الزيادة في التحصـيل العلمي في التعليم العالي بمقدار سـنة واحدة من شـأنها أن

(٢٣) مصـــرف التنمية الأفريقي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـــادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *African Economic Outlook 2017: Entrepreneurship and Industrialisation* (Paris, OECD Publishing, 2017).

تزيد من مستوى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة في الأجل الطويل بنسبة ١٦ في المائة[٢٤]، بينما تشير التقديرات إلى أن سنة واحدة من التعليم من شأنها أن تزيد من حصائل الأجور بنسبة ١٠ في المائة في المتوسط[٢٥]. ولذلك فإن الاستثمار في التعليم الجيد والتوسع في توفير فرص التعلم مدى الحياة للجميع هو شرط لتعزيز التحول الهيكلي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة.

٣٦ - وأحرزت أفريقيا تقدما ملحوظا صوب تحسين المستويات التعليمية، ولا سيما التعليم الابتدائي الشامل. وارتفع عدد الأطفال المسجلين في المدارس الابتدائية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٧٥ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١٢ وارتفع مؤشر التكافؤ بين الجنسين من ٠,٨٥ إلى ٠,٩٢ خلال نفس الفترة. وزاد معدل إتمام التعليم الثانوي والمشاركة فيه بسبب ارتفاع معدلات البقاء في الدراسة ومعدلات الانتقال. وتوسعت بعض بلدان جنوب وشرق أفريقيا توسعا كبيرا في تعميم الخدمات التعليمية دون أن يؤثر ذلك على جودة التعليم. فعلى سبيل المثال، زادت كينيا نسبة الأطفال الذين أكملوا التعليم الابتدائي من ٤٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٢ في المائة في عام ٢٠٠٧، مع تحسين النتائج التعليمية للأطفال من الأسر الفقيرة والثرية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ارتفع عدد المدرسين في المدارس الابتدائية من ١,٩ مليون في عام ١٩٩٩ إلى ٣,٤ ملايين مدرس في عام ٢٠١٢. بيد أن النقص المستمر في المدرسين، ولا سيما المدرسين المدربين، ما زال يشكل مصدر قلق كبير للمنطقة[٢٦].

٣٧ - وألغى ستة عشر بلدا الرسوم المدرسية، مما أسفر عن زيادة مقدارها ٥,٥ في المائة في نسبة المواظبة على الدراسة. غير أن هذا أدى إلى زيادة النسبة لتصل إلى ٨ تلاميذ للمعلم في البلدان الستة عشر، مما يظهر الحاجة إلى زيادة عدد المعلمين المدرَبين. وتشير التقديرات إلى أن ٤١ في المائة من الأطفال في سن التعليم الابتدائي في أفريقيا جنوب الصحراء لا يتمون التعليم الابتدائي وأن ٨٧ في المائة منهم لا يصلون إلى الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة. ويسجل عدم الالتحاق بالمدارس أيضا أعلى معدلاته مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث تبلغ نسبة غير الملتحقين بالمدراس حاليا ٢١ في المائة من الأطفال في سن المدرسة الابتدائية، و ٣٦ في المائة من الأطفال في سن المدرسة الثانوية الدنيا، و ٥٧ في المائة من الشباب في سن المدرسة الثانوية العليا. ولا تزال النسبة الكلية للالتحاق بالتعليم العالي متدنية للغاية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بنسبة بلغت ٨ في المائة في عام ٢٠١٥. ونسبة المعلمين المدربين منخفضة للغاية أيضا: تصل إلى ٦٢ في المائة في المرحلة الابتدائية و ٤٥ في المائة في المرحلة الثانوية[٢٧].

٣٨ - وأحرز تقدم في معدلات التحاق الإناث بالتعليم وإتمامه. إلا أن أفريقيا لم تحقق بعد المساواة بين الجنسين. وفي عام ٢٠١٤، كانت نسبة الطلاب الذين أتموا المرحلة الثانوية أعلى بين الفتيات منها بين

(٢٤) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، *التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2016: التعليم من أجل الناس والكوكب - بناء مستقبل مستدام للجميع* (باريس، ٢٠١٦).

(٢٥) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "Reducing global poverty through universal primary and secondary education". Policy Paper 32/Fact Sheet 44 (2017).

(٢٦) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "Education for all global monitoring report 2015: regional overview - sub-saharan africa" (Paris, 2015).

(٢٧) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، *التقرير العالمي لرصد التعليم للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ - المساءلة في مجال التعليم: الوفاء بتعهداتنا* (باريس، ٢٠١٧).

الصبية في الشمال والجنوب الأفريقي، وبلغت نسبة الفتيات اللاتي أتممن المرحلة الثانوية ثلاثة أضعاف الصبية منذ عام ٢٠٠٥ في وسط أفريقيا[٢٨]. وحققت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المساواة بين الجنسين في نسبة من التحقوا بالمدارس من الأسر الأغنى في أي وقت مضى ومن أتموا من هذه الأسر المرحلة الابتدائية، ولكن التفاوت مستمر بين هؤلاء من الأسر الأفقر[٢٩]. وشكلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نحو ٥٦ في المائة من البلدان ذات التفاوت بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي في عام ٢٠١٢، وعانت الفتيات من أوضاع غير مواتية في التعليم الثانوي والتعليم العالي[٣٠].

٣٩ - ومن أجل سد الفجوة بين الجنسين وزيادة مشاركة الإناث في جميع مستويات التعليم، يتعين على البلدان إزالة الحواجز المختلفة ومن بينها نقص المعلمات وارتفاع معدل انتشار الزواج المبكر والحمل والممارسات التمييزية القائمة على نوع الجنس والإعاقة، والبيئات المدرسية غير المواتية لانتظام الفتيات في التعليم.

٤٠ - وتحتاج البلدان الأفريقية إلى تمويل كافٍ لتوسيع فرص الحصول على التعليم الجيد وتقليص أوجه عدم المساواة في التعليم. وفي هذا الصدد، زادت الحكومات الإنفاق العام على التعليم. ففي عام ٢٠١٢، أنفقت نصف بلدان المنطقة نحو خمسة في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي أو أكثر على التعليم. وارتفعت أيضا نسبة الدخل القومي المخصص للتعليم في معظم البلدان في الفترة بين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠١٢، في حين تجاوزت نسبة الإنفاق العام على التعليم معدل النمو الاقتصادي في ١٩ من بين ٢٦ بلدا تتوافر بشأنها بيانات. وارتفع مجموع المعونة المقدمة إلى التعليم الأساسي من ٤٤٧ ١ مليون دولار إلى ٦١٥ ١ مليون من دولار على مدى العقد الماضي[٣١].

باء - الحصول على الرعاية الصحية الجيدة

٤١ - يؤدي الاستثمار في الرعاية الصحية إلى خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال؛ وتحسين التحصيل العلمي ومحو الأمية والإدراك المعرفي؛ وزيادة الإيرادات على مدى العمر؛ وزيادة الاستهلاك وإنتاجية العمل. وأحرزت أفريقيا تقدما كبيرا في قطاع الرعاية الصحية، وإن كانت لا تزال متأخرة عن المناطق الأخرى.

٤٢ - وحسنت المنطقة النتائج الصحية ومستوى الرفاه بدرجة كبيرة. وعلى الرغم من حدوث ٩٢ في المائة من الوفيات العالمية بسبب الملاريا في أفريقيا في عام ٢٠١٥، انخفضت معدلات الوفيات بسبب الملاريا بنسبة ٦٦ في المائة في جميع المجموعات العمرية، وبنسبة ٧١ في المائة بين الأطفال دون سن الخامسة بين

(٢٨) معهد الإحصاءات التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، قاعدة بيانات المعهد متاحة على الموقع: http://data.uis.unesco.org/.

(٢٩) البنك الدولي، *World Development Report 2018: Learning to Realize Education's Promise* (Washington, D.C., 2018).

(٣٠) الأمم المتحدة، تقرير *الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥* (نيويورك، ٢٠١٥).

(٣١) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "Education for all global monitoring report 2015".

عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥[٣٢]. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ١٤٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٠ إلى ٨١ حالة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٥[٣٣]، وانخفضت أيضا الوفيات النفاسية على مر السنين. وانخفض معدل الوفيات النفاسية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ٨٣٠ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٤٦ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٥، في حين ظل المعدل في شمال أفريقيا منخفضا عند ٧٠ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ في عام ٢٠١٥[٣٤] و[٣٥]. وسجلت إثيوبيا أعلى نسبة انخفاض بسبب زيادة الالتزام السياسي، وتوسيع نطاق برامج الصحة المجتمعية، وتحسين فرص الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وزيادة التمويل[٣٦].

٤٣ - وعلى الرغم من التقدم المحرز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ففي عام ٢٠١٥ لم تحضر قابلات ماهرات سوى ٥١ في المائة من حالات الولادة، ولم تلب إلا نسبة تقل عن ٥٠ في المائة من احتياجات النساء في سن الإنجاب، المتزوجات أو المرتبطات بعلاقة، المتعلقة بتنظيم الأسرة من خلال الوسائل الحديثة لمنع الحمل[٣٧]. وعلاوة على ذلك، لا تزال المنطقة تسجل أعلى معدلات وفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة في العالم. وتتجاوز حالات زواج الأطفال نسبة ٣٠ في المائة في عدة بلدان.

٤٤ - وتسجل المنطقة أعلى معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بواقع ١,٥ حالة جديدة لكل ٠٠٠ ١ شخص غير مصاب في عام ٢٠١٥. وعاني حوالي ٤,٤ في المائة من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عاما من فيروس نقص المناعة البشرية في السنة نفسها[٣٨]. وتراوحت نسبة الوفيات بين الحالات المصابة بالسل في عام ٢٠١٥ بين أقل من ٥ في المائة في بعض البلدان إلى أكثر من ٢٠ في المائة في أغلبية البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٤٥ - ومن المرجح أن تستمر المنطقة في مواجهة عبء الأمراض المعدية السائدة وكذلك عبء الأمراض غير المعدية الآخذ في التزايد مع نمو الطبقة المتوسطة. ولتحقيق حياة صحية للجميع، يتعين على البلدان الأفريقية تعزيز نظم الرعاية الصحية، وتحسين القيمة مقابل المال ومراعاة الإنصاف في الحصول

---

(٣٢) انظر منظمة الصحة العالمية، ”تقرير جديد يشير إلى تقدم البلدان في سبيل التخلص من الملاريا“، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. متاح على www.who.int/mediacentre/news/releases/2015/report-malaria-elimination/ar/.

(٣٣) *التوقعات السكانية في العالم: النسخة المنقحة لعام ٢٠١٧*.

(٣٤) الأمم المتحدة، تقرير *الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥*.

(٣٥) منظمة الصحة العالمية: *الاتجاهات المسجلة في معدل وفيات الأمهات في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥ . تقديرات من إعداد منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي وشعبة السكان بالأمم المتحدة* (جنيف، ٢٠١٥)

(٣٦) *تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا لعام2017*.

(٣٧) شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، تقديرات مؤشرات تنظيم الأسرة وتوقعاتها القائمة على النماذج لعام ٢٠١٧، متاحة من www.un.org/en/development/desa/population/theme/family-planning/cp_model.shtml.

(٣٨) WHO, *World Health Statistics 2017: Monitoring Health for the SDGs, Sustainable Development Goals* (Geneva, 2017).

على الخدمات الصحية. وبحلول عام ٢٠١٥، زاد ٢٧ بلدا مجموع النفقات الحكومية على الرعاية الصحية[٣٩]. وينبغي للبلدان مواصلة تعزيز استثماراتها في هذا القطاع للاستفادة من الإمكانات الكاملة لتحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والتحول الهيكلي. وهي بحاجة أيضا إلى تعزيز إدارة الميزانية وتحسين نوعية النفقات الصحية.

جيم – تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين

٤٦ – أحرزت أفريقيا تقدما جيدا نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. وبالمقارنة مع عقد مضى، هناك الآن عدد أكبر من الفتيات مسجلات في المدارس، ويتاح لعدد أكبر من النساء إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والولادة بأمان، ويشارك في القوة العاملة عدد أكبر من النساء. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات بين الجنسين في مجال الصحة والتعليم والعمل والمشاركة السياسية وإمكانية الحصول على الأصول المنتجة والخدمات المالية والموارد الطبيعية وفرص مباشرة الأعمال الحرة.

٤٧ – ويسهم الزواج المبكر والعنف الجسدي والجنسي في عدم المساواة بين الجنسين. وتزوجت حوالي ٥٠ في المائة من الفتيات دون سن الثامنة عشر في شرق ووسط وغرب أفريقيا، وتمت أكثر من ٥٨ في المائة من حالات الزواج بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٤٦ عاما في تشاد وإثيوبيا وغينيا والنيجر وهن دون سن الثامنة عشر[٤٠]. وتتزامن تلك الظواهر مع انخفاض شيوع زواج الطفلة في أفريقيا، وتمكنت بعض البلدان من رفع الحد الأدنى لسن الزواج بين النساء. ولا تزال العديد من البلدان لديها قوانين تميز ضد المرأة في المجالين الخاص والعام. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أظهرت الدراسات ارتفاع معدل انتشار العنف ضد المرأة، حيث أفيد بأن أكثر من ثلث النساء في كثير من البلدان وقعن ضحايا للعنف البدني أو الجنسي. ومعدل انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث مرتفع في بعض البلدان. ففي عام ٢٠١٥، تعرضت ٧٠ في المائة و ٣٢ في المائة من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما لهذه الممارسة في شمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على التوالي[٤١].

٤٨ – وعلى الرغم من انخفاض تمثيل المرأة في المجال السياسي في معظم البلدان، فقد أحرز بعض التقدم. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ارتفعت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية من ١٠,٢ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٢٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٦. وتضاعفت النسبة أربع مرات في شمال أفريقيا بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٦. وتسجل رواندا أعلى مستوى في العالم حيث تشغل النساء نحو ٦٤ في المائة من المقاعد في البرلمان الوطني. وتشغل النساء في ناميبيا، والسنغال، وجنوب أفريقيا ما بين ٤١ إلى ٤٤ في المائة من المقاعد في برلماناتها الوطنية.

٤٩ – ويُحرم عدد من النساء أكثر من الرجال من الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية. ويتاح لنحو ٢٥,١ في المائة من النساء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فرصة الوصول إلى مؤسسة مالية مقابل نسبة

(٣٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "Africa human development report 2016".

(٤٠) المرجع نفسه.

(٤١) مصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *African Economic Outlook 2017*.

٣٢,٧ في المائة للرجال. ومن ثم، فمن الضروري أن تعطي البلدان الأولوية للاستفادة من المساهمات الإنتاجية للمرأة من أجل تحقيق نمو اقتصادي شامل ومنصف ومطرد، وتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي بذل الجهود لتحسين الخدمات العامة، وتعزيز القوانين، وزيادة تمثيل المرأة في المناصب القيادية، وتحسين فرص الحصول على الأصول الإنتاجية والموارد. ومن أجل الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية للنساء والفتيات، ينبغي أن تواصل البلدان الأفريقية تزويدهن بفرص متساوية في الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية والعمل اللائق، والتمثيل في عمليات صنع القرار في المجالين السياسي والاقتصادي.

دال – استغلال العائد الديمغرافي

٥٠ – سكان أفريقيا هم الأصغر سنا في العالم. ولما كانت القارة تسجل أسرع معدلات نمو للسكان في العالم، لذلك فإن أكثر من ٤٠ في المائة من سكان أفريقيا دون سن الخامسة عشر[٤٢]. ومن المتوقع أن تكون القارة موطنا لثماني وثلاثين من البلدان الأربعين التي تضم أكبر عدد من الشباب بحلول عام ٢٠٥٠، ويتوقع أن يرتفع مجموع سكانها إلى أكثر من الضعف بحلول ذلك الحين. وتسجل القارة أيضا أسرع معدلات نمو السكان في سن العمل. وسيدخل أكثر من ١٠ ملايين شاب سوق العمل كل عام حتى عام ٢٠٣٠ [٤٣].

٥١ – وتتيح أعداد الشباب في أفريقيا إمكانيات هائلة للتحول الاقتصادي والاجتماعي للقارة. ويتعين على أفريقيا أن تستفيد استفادة كاملة من التحول الديمغرافي بسبب ما ينطوي عليه من فوائد لاقتصادية واجتماعية. ويمكن لذلك للتحول الديمغرافي أن يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والرخاء المشترك في المستقبل. وفي إطار العائد الديموغرافي، ستُستَمَد الفوائد من زيادة اليد العاملة المتاحة، وزيادة المدخرات نتيجة الانخفاض في أعداد المعالين، وزيادة الطلب المحلي الراجع إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتنمية رأس المال البشري.

٥٢ – وستلزم استثمارات في التعليم الجيد والرعاية الصحية، وتنمية المهارات، وتشجيع مباشرة الشباب للأعمال الحرة من أجل تحقيق تلك الفوائد. إلا أن نقص التعليم المناسب والخلل بين سوق العمل والمناهج المدرسية يسهمان في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في جميع أنحاء القارة. وعلاوة على ذلك، ظلت مستويات الفقر بين الشباب العاملين أعلى من مستوياتها بين البالغين العاملين من السكان[٤٤]. وتبرز تلك الاتجاهات خطر استمرار ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وعدم الاستقرار. ومن ثم، فمن أجل جني العائد الديمغرافي، يتعين على البلدان الأفريقية أن تصمم وتنفذ سياسات واستراتيجيات تحرر هذا العائد، وتستكشف الفرص الاقتصادية الجديدة.

---

(٤٢) *التوقعات السكانية في العالم: النسخة المنقحة لعام ٢٠١٧*.

(٤٣) مصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *African Economic Outlook 2017*.

(٤٤) *2017 Africa Sustainable Development Report*.

هاء – الحماية الاجتماعية

٥٣ – تؤدي الحماية الاجتماعية دورا مهما في الحد من الفقر وعدم المساواة، وفي بناء رأس المال البشري. ويشهد الاستثمار في نظم الحماية الاجتماعية زيادة مستمرة في أفريقيا. ويبلغ نطاق التغطية بالحماية الاجتماعية في الوقت الراهن في القارة ٢٠ في المائة. وارتفع عدد البلدان التي لديها برامج للتحويل النقدي غير المشروط من ٢١ بلدا في عام ٢٠١٠ إلى ٤٠ بلدا في عام ٢٠١٤، يستفيد منها ٥٠ مليون شخص.

٥٤ – وتقتصر مع ذلك التغطية التي توفرها خطط الضمان الاجتماعي على العاملين في القطاع الرسمي. فهذه الخطط لا تغطي سوى ١٠ في المائة من السكان الناشطين اقتصاديا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولا يحصل سوى أقل من واحد في المائة من السكان العاطلين في أفريقيا على أي شكل من أشكال الدعم. وتشهد التغطية انخفاضا في بعض الحالات نتيجة للتزايد في القطاع غير الرسمي[٤٥]. وهناك عدة بلدان في المنطقة غير قادرة على توفير إعانات بطالة شاملة للفئات المتضررة من السكان، ويرجع ذلك إلى حد ما إلى ما ينطوي عليه ذلك من ضخامة حجم الإعانات، وانخفاض تحصيل الإيرادات، والتكاليف التي تتحملها الخزانة.

٥٥ – وللقضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة، والاستثمار في تكوين رأس المال البشري، وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب، يتعين على البلدان الأفريقية أن توسع تدريجيا نطاق تغطية برامج الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية. ويلزمها أيضا ضمان الاستدامة المالية لخطط الحماية الاجتماعية، والحد من التجزؤ، وتحسين القدرات الإدارية، وتوجيه خطط الحماية الاجتماعية لأغراض محددة.

رابعا – تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تطوير الهياكل الأساسية

٥٦ – تؤكد كل من خطة عام ٢٠٣٠ والخطة العشرية الأولى (٢٠٢٣-٢٠١٤) لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ على الإسهام المهم لتطوير البنية التحتية في التنمية الاقتصادية، وإيجاد فرص العمل، والقضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة، وزيادة إنتاجية الزراعة، والتحضر المستدام. ويُعترف بالبنية التحتية بوصفها عصب التنمية الاقتصادية الشاملة في أفريقيا.

٥٧ – وتواجه، مع ذلك، العديد من البلدان الأفريقية عجزا خطيرا في البنية التحتية، لا سيما في الأبعاد الكمية والنوعية للبنية التحتية والاستفادة منها. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالبنية التحتية للنقل، انخفضت كثافة الطرق على مدى العشرين عاما الماضية. وفيما يتعلق بالبنية التحتية للطاقة، لم يحرز سوى تقدم ضئيل خلال ما يزيد على عقدين من الزمن في نصيب الفرد من طاقة توليد الكهرباء. ونتيجة لذلك، لم يتح الحصول على الكهرباء في عام ٢٠١٤ إلا لنسبة ٣٥ في المائة من السكان، حيث تقل

(٤٥) مصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *African Economic Outlook 2017*.

المعدلات في المناطق الريفية عن ثلث المعدلات في المناطق الحضرية. ولا تستخدم الموارد المائية بالقدر الكافي، حيث تبلغ نسبة الزراعة المروية ٥ في المائة فقط[٤٦].

٥٨ - وتؤدي أوجه القصور في البنية التحتية في أفريقيا إلى زيادة تكاليف الإنتاج والمعاملات، والحد من القدرة التنافسية في الأسواق، وتعطيل الاستثمار الأجنبي المباشر، وبطء خطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للجميع. فعلى سبيل المثال، تتراوح تكلفة وحدة الطاقة في المناطق الريفية في أفريقيا بين ٦٠ إلى ٨٠ ضعف مثيلاتها في المناطق الحضرية في العالم المتقدم النمو. ويكلف شحن طن واحد في أفريقيا ما بين ٠,٠٥ دولار و ٠,١٣ دولار مقارنة بتكلفة تتراوح بين ٠,٠١ دولار و ٠,٠٤ دولار في البلدان المتقدمة النمو[٤٧].

٥٩ - وعلى الرغم من أوجه القصور العامة في البنى التحتية، أُحرز تقدم ملحوظ في بعض المجالات. إذ تحسن الوصول إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية تحسنا كبيرا، حيث ارتفع عدد اشتراكات خطوط الهواتف الأرضية والمتنقلة من ٣ لكل ١ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٩٠ إلى ٧٣٦ لكل ١ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٤. كما ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت من ١,٣ لكل ١٠٠ شخص في عام ٢٠٠٥ إلى ١٦,٧ لكل مائة شخص في عام ٢٠١٥ وارتفعت إمكانية الوصول إلى المياه الآمنة من ٥١ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٧٧ في المائة في عام ٢٠١٥[٤٨].

٦٠ - ومن شأن الحد من أوجه القصور في البنية التحتية في أفريقيا أن يسرع النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية ويتيح زيادة التنويع الاقتصادي ويهيئ فرصا جديدة في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات ويوسع التجارة داخل المنطقة. وسينمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بمقدار ١,٧ نقطة مئوية إضافية سنويا وذلك إذا ما أرادت المنطقة أن تسد، كما ونوعا، الفجوة في البنية التحتية التي تفصلها عن بقية العالم النامي[٤٩].

٦١ - ونظرا للدور الهام للبنية التحتية في تنمية أفريقيا، اعتمد القادة الأفارقة في عام ٢٠١٢ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا كاستراتيجية لتحويل البنية التحتية القارية للفترة ٢٠١٢-٢٠٤٠. ويتوخى البرنامج تطوير الطرق السريعة والسكك الحديدية، والموانئ، وشبكات الطاقة الكهربائية المترابطة. كما يسعى إلى تعزيز قدرة توليد الطاقة الكهرمائية وقدرة الموانئ. وعقب التنفيذ التام سيعزز البرنامج التحول الهيكلي لأفريقيا وسيكون عاملا حفازا لإيجاد فرص العمل وتنمية المهارات والتكامل الإقليمي والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية. وسيجذب إضافة إلى ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياحة.

٦٢ - وبوجه عام، ساهم برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا في تعزيز الاستثمارات في البنى التحتية في أفريقيا، من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، التي تشمل القطاع الخاص والجهات

---

(٤٦) Punam Chuhan-Pole and others, *Africa's Pulse*, vol. 15 (Washington, D.C., World Bank Group, 2017).

(٤٧) United Nations Office of the Special Adviser on Africa, "Financing Africa's Infrastructure Development", Policy Brief (2015).

(٤٨) Punam Chuhan-Pole and others, *Africa's Pulse*.

(٤٩) المرجع نفسه.

المانحة والحكومات وصـــناديق المعاشـــات التقاعدية. كما عززت بلدان منفردة مثل كوت ديفوار وإثيوبيا وكينيا الاستثمارات في مشاريع البنى التحتية العمومية. وارتفعت الاستثمارات العامة في البنية التحتية في أفريقيا بنحو ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن تظل عند هذا المستوى خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩[٥٠].

خامسا - الحوكمة والسلام والأمن

٦٣ - تمثل الحوكمة الرشيدة والسلام والأمن شروطا مسبقة حاسمة لتحقيق التحول الهيكلي، والقضاء على الفقر، والتقدم الاجتماعي. ويراد بالحوكمة الرشيدة قدرة الحكومات والمؤسسات العامة الأخرى على تحقيق النتائج وتلبية توقعات مواطنيها بشأن توفير السلع العامة والخدمات والفرص الاقتصادية. وتُظهر البيانات الأخيرة أن المواطنين الأفارقة غالبا ما تنخفض بينهم معدلات الرضا الصافية عن الخدمات العامة مقارنة بباقي العالم[٥١]. وتم تحديد المستويات المرتفعة للبطالة وعدم كفاية الرعاية الصحية والتعليم باعتبارها أكثر المسائل إلحاحا التي ينبغي للحكومات أن تعطيها الأولوية. ومنذ عام ٢٠٠٨، ارتفعت توقعات الجمهور فيما يتعلق بالبنى التحتية الجيدة والمتاحة وبأسعار معقولة.

٦٤ - وفيما يتعلق بالحوكمة السياسية، يطالب مواطنو البلدان الأفريقية بشكل متزايد بمعايير أعلى للنزاهة داخل المؤسسات العامة كما يتضح من الزيادة الطفيفة في الاحتجاجات العامة في شكل إضرابات ومظاهرات ابتداء من عام ٢٠١٦. وفي الفترة بين ٢٠١١ و ٢٠١٦، كان عدم الرضا عن الترتيبات السياسية أحد الأسباب الرئيسية للاحتجاجات الشعبية في أفريقيا. ودعت معظم تلك الاحتجاجات إلى مزيد من المساءلة والعدالة في نظم الإدارة العامة وإجراء انتخابات أكثر إنصافا[٥٢].

٦٥ - وأحرزت أفريقيا تقدّماً على صعيد الحوكمة الاقتصادية من خلال إظهار التزام متواصل بتحسين إدارة الاقتصاد الكلي وبيئة الأعمال خدمةً لتمكين القطاع الخاص من المنافسة وتوسيع السوق. واتخذت الحكومات مبادرات في شكل إصلاحات تنظيمية لتسهيل إنشاء الشركات أو إدارتها واستخدمت التكنولوجيات الرقمية لتقليص الوقت المستغرق والحد من كلفة البيروقراطية.

٦٦ - وبنفس الشكل، أحرزت البلدان الأفريقية تقدّماً على صعيد الحوكمة بشكل عام عن طريق دعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهي أداة تقييم ذاتي طوعي تهدف إلى تعزيز حوكمةٍ أكثر فعالية في مجالات مواضيعية أربعة هي: الديمقراطية والحوكمة السياسية، وحوكمة الشركات، والحوكمة والإدارة الاقتصاديتين، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كان ٣٦ بلداً أفريقياً

(٥٠) مصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *African Economic Outlook 2017*.

(٥١) المرجع نفسه.

(٥٢) المرجع نفسه.

قد انضم طوعاً إلى هذه الآلية. وأكمل ٢٠ بلداً تقييماته الذاتية وخضع لاستعراض من جانب المنتدى الأفريقي لاستعراض الأقران الذي يتألف من رؤساء الدول والحكومات(٥٣).

٦٧ - وفيما يتعلق بالسلام والأمن، توجد ثلاثة تحديات في أفريقيا هي تغير المناخ، والنزاع، والهجرة القسرية. ويوصى باتباع نُهُج متكاملة وكلية وشاملة للتصدي لهذه التحديات، لا سيما في المناطق التي تتشابك فيها بشدة مثل حوض بحيرة تشاد والقرن الأفريقي.

٦٨ - وتحرز الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تقدما في التنسيق المؤسسي من أجل النهوض بالسلم والأمن في أفريقيا. وفي الإطار المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن المعتمد في نيسان/أبريل ٢٠١٧(٥٤)، ستسعى مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى التعاون، من خلال آليات مشتركة ومشاورات منتظمة، بمجرد أن تظهر دلائل مبكرة على نشوب نزاع ما في أفريقيا.

٦٩ - وتواصل أفريقيا تحسين المؤسسات والبيئات التنظيمية بما يتفق مع أهداف وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويشمل ذلك تحسين توفير السلع والخدمات العامة، والتصدي للفساد، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. إذ تؤدي التدفقات المالية غير المشروعة والاحتيال الضريبي وسوء تسعير الأسواق إلى تقلص الموارد العامة التي يمكن استخدامها لتعزيز التنمية المستدامة والمنصفة والشاملة، ولا سيما الاستثمارات في مجال التعليم والصحة والصناعات التي تهيئ فرص العمل. ويخرج من أفريقيا في كل سنة أكثر من ٥٠ بليون دولار على نحو غير مشروع(٥٥). وينبغي أن توحِّد أفريقيا وشركاؤها الإنمائيون قواهم لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة عبر الحدود.

سادسا - الشراكات وتعبئة الموارد

٧٠ - يعتمد التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ على قدرة البلدان الأفريقية على تعبئة الموارد المحلية الكافية والاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية. ويتعين على البلدان المثقلة بالديون في أفريقيا أيضا أن تخفض عبء ديونها. وحتى الآن، تلقى ٣٠ بلدا المبلغ الكامل لتخفيف عبء الديون المستحق بموجب المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون(٥٦). وفيما يتعلق بالبنية التحتية وحدها، تحتاج أفريقيا إلى ما يقرب من ٩٤ بليون دولار من الاستثمارات سنويا، على مدى فترة ١٠ سنوات(٥٧). ولتلبية احتياجات أفريقيا التمويلية،

(٥٣) انظر https://au.int/sites/default/files/decisions/32520-sc19553_e_original_-_assembly_decisions_621-641_-_xxviii.pdf.

(٥٤) متاح على https://unoau.unmissions.org/sites/default/files/signed_joint_framework.pdf.

(٥٥) انظر "Illicit financial flow: report of the High-level Panel on Illicit Financial Flows from Africa", report commissioned by the African Union Commission and Economic Commission for Africa (ECA), 2011 متاح على الموقع: www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/iff_main_report_26feb_en.pdf.

(٥٦) انظر www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/debt-relief.

(٥٧) *التقرير الاقتصادي عن أفريقيا ٢٠١٧ : التوسع الحضري والتصنيع من أجل التحول في أفريقيا*، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.17.II.K.1).

تعمل البلدان على زيادة جهودها لتعبئة الموارد المحلية. وارتفعت الإيرادات المحلية سنويا من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٥ لتصل إلى ذروة قدرها ٥٦١,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٢[٥٨]. وفي الآونة الأخيرة، ارتفع متوسط المدخرات المحلية الإجمالية إلى ١٦,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦، من ١٥,٠ في المائة في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، من المتوقع أن تنخفض، بالقيم المطلقة، الإيرادات الضريبية إلى ٤٤٤ بليون دولار في عام ٢٠١٦، مقارنة بمبلغ ٥١٤ بليون دولار في عام ٢٠١٢[٥٩]. ومع تراجع أسعار السلع الأساسية، تباطأت عائدات الضرائب في البلدان التي تعتمد على صادرات السلع الأساسية، مما يؤكد ضرورة تنويع البلدان من هذا القبيل في أفريقيا لاقتصاداتها.

٧١ - ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تؤدي دورا هاما في الجهود الإنمائية المستدامة والشاملة لأفريقيا. ففي عام ٢٠١٦، بلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٢٧ بليون دولار، منها ٢٤ بليون دولار لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبالقيم الحقيقية، انخفض صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٠,٥ في المائة و ٠,٧ في المائة على التوالي مقارنة بعام ٢٠١٥[٦٠]. بالنسبة للبلدان الـ ٣٤ الأقل نموا في أفريقيا، تظل المساعدة الإنمائية الرسمية أكبر مصدر للتمويل الخارجي، إذ تمثل أكثر من ٥٠ في المائة من تدفقاتها الداخلة. وباستثناء البلدان الغنية بالموارد، يظل الاستثمار الأجنبي المباشر منخفضا في البلدان الأقل نموا في أفريقيا[٦١].

٧٢ - وبالإضافة إلى التحسينات في الإيرادات المحلية، لوحظت زيادات في الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية. وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مطرد من ٤٨ بليون دولار في عام ٢٠١١ إلى ٦٦ بليون دولار في عام ٢٠١٦[٦٢]. وبالمثل، زادت التحويلات من ٥٧ بليون دولار في عام ٢٠١١ إلى ٦٦ بليون دولار في عام ٢٠١٦[٦٣].

٧٣ - وعلى الرغم من الأداء الاقتصادي القوي لأفريقيا، فإن تعبئة الإيرادات الضريبية تتأثر سلبا بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، واتساع القطاع غير الرسمي، والصِغر الشديد لحجم قطاعي الصناعات

---

(٥٨) مصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي *African Economic Outlook 2017*.

(٥٩) *Economic Report on Africa 2017*.

(٦٠) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ''Development aid rises again''، ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، متاح من الموقع التالي www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-data/ODA-2016-detailed-summary.pdf.

(٦١) الأمم المتحدة، ''حالة أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٧: متابعة تنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا''، (نيويورك، ٢٠١٧).

(٦٢) *Economic Report on Africa 2017*.

(٦٣) مصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *African Economic Outlook 2017*.

التحويلية والخدمات. ويشكل التسرب الكبير من خلال التدفقات المالية غير المشروعة استنزافا كبيرا أيضا لجهود حشد الموارد المحلية(٦٤).

٧٤ - ولتعزيز تعبئة الموارد المحلية، يجب على الحكومات أن تعزز المؤسسات العامة ونظم الضرائب، وأن توسع الوعاء الضريبي، وأن تتصدى لتحديات الاقتصاد غير الرسمي، وأن تكافح الاحتيال الضريبي وتجنب الضرائب. ويمكن لشركاء التنمية مساعدة البلدان من خلال تقديم دعم مالي وتقني فعال لبناء القدرة المحلية على جباية الضرائب وإدارتها. وإلى جانب الإصلاحات المحلية، هناك حاجة إلى التعاون الدولي لمعالجة مسألة التلاعب بالتسعير التحويلي والأشكال الأخرى للتدفقات المالية غير المشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي التركيز على الاستثمار واستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة نحو التجارة من أجل إطلاق الموارد المحلية والاستفادة منها، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في التصدي لعدد لا يحصى من التحديات التي تعرقل التحول الاقتصادي الشامل لصالح الفقراء، بما في ذلك الفقر المدقع والاقصاء الاجتماعي والحرمان، والآثار المستمرة لتغير المناخ.

سابعا - التقدم المحرز في كفالة التنفيذ المتسق والمنسق خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠

٧٥ - اعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية خطة عام ٢٠٦٣ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وفي أيلول/سبتمبر من نفس العام، اعتمد القادة العالميون خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشكلت وثيقة الموقف الأفريقي الموحد المتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مرجعا للخطتين معا. وتتيح هاتان الخطتان العالمية والإقليمية فرصة عظيمة للتحول في أفريقيا نحو مسار تنمية مستدامة تحويلية محورها الإنسان، يدمج جميع ركائز التنمية المستدامة الثلاث - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولذلك يكتسي التنفيذ المتسق والمنسق لهاتين الخطتين لمعالجة أولويات المنطقة والاحتياجات الملحة أهمية قصوى. وسيستلزم تحقيق أهداف الخطتين أيضا إقامة شراكات فعالة وقوية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الخيرية.

٧٦ - وتم التأكيد على التقدم المحرز في هذه المجالات خلال الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين المعقود في إطار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في نيسان/أبريل ٢٠١٦ بشأن موضوع ”نحو نهج متكامل ومتسق إزاء التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة“ (انظر E/ECA/CM/49/3). وشدد صانعو السياسات الأفريقيون على أهمية اعتماد استراتيجية متماسكة للتنفيذ الفعال والمنسق للخطتين والإبلاغ بشأنهما ومتابعتهما. وعلى وجه الخصوص، حث صناع السياسات مؤسسات مثل المنتدى الإقليمي الأفريقي للتنمية المستدامة على وضع برنامج مشترك لمتابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطتين.

٧٧ - والقيام بذلك سيستلزم وضع استراتيجية متماسكة ومجموعة متكاملة من الأهداف والغايات والمؤشرات، إلى جانب برنامج منسق للاستعراض والإبلاغ. ويتطلب تنفيذ هاتين الخطتين تحسين القدرات

(٦٤) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ”استراتيجيات لتعبئة الموارد والاستثمارات المحلية من أجل تحويل هيكلي“ (أديس أبابا، ٢٠١٦).

على جميع المستويات وتوفير موارد مالية وغير مالية كافية. وينبغي، على وجه الخصوص، أن تشكل الموارد المحلية المصدر الرئيسي للتمويل. وأقر الوزراء الأفريقيون أيضا بدور التكامل الإقليمي من خلال الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ خطتي التنمية كلتيهما.

ثامنا – الاستنتاجات والتوصيات

٧٨ – في المستقبل، ستكون مكافحة عدم المساواة خطوة ضرورية للقضاء على الفقر المدقع في كل مكان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ومن ثم، يجب على البلدان أن تعطي الأولوية للسياسات والاستراتيجيات التي تعزز التحول الاقتصادي الهيكلي؛ وتحقيق نمو شامل ومنصف ومتواصل ومستدام؛ وإيجاد فرص العمل؛ والحماية الاجتماعية؛ وينبغي للبلدان أيضا أن تعمد إلى تحديث الزراعة من خلال زيادة المحاصيل وإنتاجية كل عامل، والاستثمار في مرافق البنية التحتية. وأخيرا، ينبغي للبلدان أن تعزز المساواة في الحصول على تعليم وخدمات صحية جيدين، وأن تعزز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

٧٩ – ومن أجل مواصلة تعزيز التقدم الاجتماعي في أفريقيا، قد ترغب اللجنة في أن تنظر في التوصيات التالية:

(أ) **ينبغي للبلدان الأفريقية أن تشجع بنشاط التحويل الهيكلي الشامل من خلال التصنيع وزيادة الإنتاجية الزراعية؛**

(ب) **ولضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، ينبغي للبلدان أن تعتمد استراتيجيات لمعالجة الاقصاء الاجتماعي وعدم المساواة القائمة على نوع الجنس والعرق وحالة الإعاقة والسن ومكان الإقامة، وتوسيع نطاق تقديم خطط الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية؛**

(ج) **وينبغي للبلدان الأفريقية أن تستثمر في تنمية رأس المال البشري والابتكار بغية إطلاق قدرات أفريقيا. ومن أجل تسخير العائد الديمغرافي، يتعين على البلدان الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية الجيدين وفي تنمية المهارات، بما في ذلك التدريب الحرفي والمهني الذي يمكِّن الشباب، ولا سيما الشابات والفتيات في جميع قطاعات الحياة؛**

(د) **ولتحفيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية المطردين والشاملين، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تستثمر في بنى تحتية ذات مستوى عالمي وأن تعمق تعبئة الموارد المحلية، بسبل منها الحد من التدفقات المالية غير المشروعة بالتعاون مع الشركاء في التنمية، بما في ذلك القطاع الخاص؛**

(هـ) **وينبغي للبلدان الأفريقية أن تعزز السلام والأمن وأن تعزز الحوكمة الرشيدة من خلال تحسين بيئاتها التنظيمية وتعزيز قدراتها المؤسسية، بما في ذلك باعتماد آليات لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية؛**

(و) **وينبغي لشركاء التنمية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، مواصلة تعزيز ودعم وتيسير تنفيذ الأولويات الإنمائية الأفريقية المنصوص عليها في خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.**